«البيئة» تفوز بجائزة الإنجاز العالمية في نظم المعلومات الجغرافية

قازت الهيئة العامة للبيئة الكويتية بجائزة الإنجاز للتميز العالمية في مجال نظم المعلومات الجغرافية لعام 2018 عن مشروع نظام معلومات الرقابة البيئية لدولة الكويت (eMISK) وذلك ضمن مؤتمر مستخدمي نظم المعلومات الجغرافية (ESRI) المنعقد حاليا في مدينة سان دييغو الأمريكية. وقالت مديرة إدارة البيانات البيئية حصة الخالد التي تسلمت الجائزة بالنيابة عن المدير العام للهيئة الشيخ عبدالله الأحمد في بيان صحافي للهيئة أمس إن هذا التقدير العالمي يعكس جهود الهيئة ومشاريعها المتميزة في حماية البيئة واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات الرقابة البيئية ودعم عملية صناعة القرار في دولة الكويت. وأضافت الخالد أن نظام معلومات الرقابة البيئية لدولة الكويت (eMISK) يعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في تحسين النظام البيئي لدولة الكويت والحفاظ على استدامته وتطوير القدرات الفنية للمواطنين من دولة الكويت وذلك من خلال استخدام التطبيقات التكنولوجية المتقدمة.

المحلية الصباح
العدد 3115 - السنة الحادية عشرة
الخميس 28 شوال 1439 - الموافق 12 يوليو 2018
Thursday 12 July 2018 - No.3115 - 11 th Year

«الآفرو آسيوي»: زيارة سمو الأمير للصين فرصة تاريخية لترسيخ الشراكة الآسيوية الخليجية العربية

«مدينة الحرير».. حلم على طريق التحقق يجعل الكويت وجهة عالمية

صاحب السمو يرسم ملامح المستقبل بثبات وحنكة

- زيارة الدولة الرسمية الأخيرة لسمو الأمير للصين من شأنها تغيير ملامح المنطقة إيجاباً خلال المرحلة المقبلة
- جهود صاحب السمو تؤسس للفرص العظمى وإنجاز مشروعات كبرى ضمن رؤية «كويت جديدة 2035»
- التعاون الاقتصادي والسياسي بين الكويت والصين يحقق الهدف من تسريع وتيرة إنجاز منطقة التجارة الحرة

أكد المجلس الاقتصادي الآفرو آسيوي ان زيارة الدولة الرسمية الأخيرة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى الصين فرصة تاريخية لترسيخ الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الخليجية العربية "التي من شانها تغيير ملامح المنطقة ايجابا خلال المرحلة المقبلة".

وقال المجلس في بيان صحافي أمس إن بناء جسور التعاون الاقتصادي والسياسي بين الكويت والصين يحقق الهدف من تسريع وتيرة انجاز وإقامة منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين.

واضاف أن ذلك يمثل رافدا اساسيا نحو تعزيز التعاون الخليج والعربي – الصيني فيما يعد "طريق الحرير" محورا استراتيجيا لتنمية التجارة خليجيا وعربيا ودوليا.

ونقل البيان عن رئيس المجلس طارق العبيد إشادته بجهود سمو الأمير الدولية التي توجها سموه بعقد شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع الصين خلال زيارته على رأس وفد كويتي حكومي رفيع المستوى يوم السبت الماضي.

ودعا العبيد القطاع الخاص الكويتي إلى اقتناص الفرص العظمى التي تمت خلال تلك الزيارة وضرورة الإسراع في بناء شراكة مع المستثمرين ورجال الاعمال الصينيين لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوظيف الاتفاقيات لدعم الشركات المحلية.

وقال إن دولة الكويت تشهد انجاز مشروعات كبرى في قطاعات متنوعة نتج عنها تطوير البنية التحتية المتعلقة بالخطط التنموية المستقبلية للبلاد ضمن رؤية "كويت جديدة 2035".

وأشار إلى أن الكويت تسعى دائما لتنويع الاستثمارات المباشرة "وهي بحاجة الى دول كبرى ذات اقتصاديات متقدمة تسهم في نقل الخبرات والتقنيات والتدريب بواسطة شركاتها واستثماراتها إلى السوق الكويتي".

واضاف أن زيارة سمو الأمير من شانها ان تحقق نموا في العلاقات التجارية والاستثمارية بين الكويت والصين لاسيما في بناء شراكات قوية بين القطاع الخاص الكويتي ورجال الأعمال في الصين.

واوضح أن ذلك يتم في ضوء حزمة من الاتفاقيات التي ابرمت بين الجانبين في العديد من المجالات الحيوية والمهمة مثل النفط والغاز والنقل والتجارة والصناعة والطاقة وتكنولوجيا البناء والمدن الذكية والصحة والتعليم.

ويعمل المجلس الاقتصادي الآفرو آسيوي حاليا على الإعداد للمؤتمر الإقتصادي الدولي العام المقبل حول "مدينة الحرير والجزر الكويتية".

ويهدف المؤتمر إلى تسويق الكويت عالميا كدولة واعدة تمتلك كل المقومات الإقتصادية والتجارية والسياحية كبوابة العالم للاستثمار في شمال الخليج وتجميع اكبر الكيانات الاقتصادية والاستثمارية بالعالم لإتاحة الفرصة لهم للتعرف على اهم وابرز الفرص لمشاريع الحرير والجزر الكويتية.

وتاسس المجلس الاقتصادي الأفروآسيوي عام 2017 كمجلس إقتصادي دولي مستقل هادف للربح لربط آسيا بافريقيا إقتصاديا ويهتم بتطوير الإقتصاد والإستثمار وضمان الإستثمارات والمشاريع بشكل خاص في دول شمال إفريقيا كبوابات عالمية للاستثمار في إفريقيا وبشكل عام تشجيع حرية حركة تنقل الأموال بين دول آسيا وإفريقيا.

هذا وتمضي دولة الكويت بثبات في خطواتها ضمن رؤية "كويت 2035" نحو تحقيق رغبة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري عالمي جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية وصولا لتعزيز دور الكويت ومركزها الريادي ماليا وتجاريا.

ويتصدر مشروع "مدينة الحرير" مقدمة مشاريع رؤية "كويت 2035" بل يعتبر أضخم مشروع واجهة بحرية من شانه وضع الكويت على الخريطة الاقتصادية والاستثمارية والسياحية في العالم.

وتعمل الكويت حاليا على تحسين الخدمات العامة وتطوير نظم الإحصاء والمعلومات الوطنية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار بغية دعم التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطن من خلال الجهات والمؤسسات الحكومية المختلفة.

وكذلك تركز الكويت في الفترة المقبلة على استقدام المستثمرين الأجانب لما لهم من اهمية في تطوير الأنشطة الاقتصادية علاوة على تحقيق استقرار أمني للمنطقة وتشكيل أرض خصبة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية.

والإسراع في تنفيذ مشروع "مدينة الحرير" له آثار إيجابية تنعكس على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للكويت ويساهم في خفض الإنفاق الحكومي ليكون عاملا اساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل النمو السكاني المتزايد.

ويسعى المشروع أساسا إلى مواجهة التحديات وتحويلها إلى نقاط قوة وفرص تساعد في تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء مدينة نموذجية يحتذى بها في العالم ووضع الكويت في مكانتها المرموقة على خريطة المراكز المالية والتجارية المهمة في المنطقة والعالم.

وتتمثل فكرة المشروع الذي يعتبر حلما بالنسبة لكل كويتي في إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة وتكون خاضعة للسيادة الكويتية كليا مع تمتعها بالاستقلال إداريا وماليا وتشريعيا وتعمل على إيجاد بيئة استثمارية خصبة جديدة في شمال الخليج تشمل مختلف المجالات والقطاعات الحيوية.

ويعمل المشروع على إنشاء منطقة اقتصادية دولية شمالي البلاد تساعد في تعزيز العلاقات والتعاون مع الجوار إذ ستكون المنطقة ذات كثافة سكانية عالية من مختلف الجنسيات لتكون محط اهتمام العالم كله وليس الكويت فقط.

وتعتمد استراتيجية تنفيذ المشروع على استغلال الجزر الكويتية من خلال تمويل احتياجاته من أسواق المال ورؤوس الأموال الخاصة إضافة إلى مساهمة الدولة في تمويل هذا المشروع.

وسيتم تعظيم مشاركة الكويتيين في عملية إنشاء المدينة إذ ستنظم برامج تدريب للكويتيين لتعلم مهارات إدارة المشروعات وتخطيطها وتصميمها وإنشائها تتبعها ممارسات إنشائية ملتزمة بيئيا واجتماعيا.

ويقع مشروع "مدينة الحرير" في منطقة الصبية بشمال شرق الكويت على مساحة تقدر بواقع 250 كيلومترا مربعا ومن المتوقع إن يستغرق إنشاؤها نحو 25 سنة تقريبا بكلفة تقدر بنحو 86 مليار دولار أمريكي.

ويتضمن مشروع "مدينة الحرير" التي سيتسع لنحو 700 ألف نسمة إنشاء برج بطول 1001 متر "250 طابقا" ويكون مزودا بأحدث التقنيات المعمارية الملائمة للمناخ ويشمل سبعة مجمعات تضم مكاتب ومرافق وفنادق ومطاعم وأماكن ترفيهية وسيكون أحد أطول الأبراج بالعالم ويتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مشروع المدينة نحو 100 مليار دولار أمريكي.

ويضم المشروع الذي يعتبر أضخم مشروع واجهة بحرية في العالم أحد أطول الجسور لربط العاصمة بمدينة الحرير وهو "جسر جابر" البحري الذي سيوفر ربطا استراتيجيا بين العاصمة الكويت والمنطقة الشمالية.

ويشكل "جسر جابر" الذي يعتبر أطول رابع جسر في العالم عنصرا رئيسيا في خطة إنشاء وتطوير المنطقة الاقتصادية الحرة في شمال دولة الكويت.

أما مشروع "الجزر الخمس" الذي يعد من اهم وأكبر مشاريع خطة التنمية فيتضمن إنشاء مشروع "ميناء مبارك الكبير" الذي سيساهم في انفتاح البلاد على العالم تجاريا واقتصاديا ويخدم مصالح الكويت ودول المنطقة فضلا عن انه أقرب موانئ المياه المالحة لمنطقة آسيا الوسطى.

ويدعم هذا الميناء خطة للواصلات والمنافذ ويسع 24 مرسى وسيكون محورا رئيسيا للنقل الإقليمي يربط الأرض بالبحر بوسائط نقل متعددة كالطرق السريعة والسكك الحديد وسيشكل بعد إنشائه نقلة نوعية في قطاع تجارة الترانزيت.

وتشتمل "مدينة الحرير" على مراكز للحياة الطبيعية ومحميات للنباتات البرية ومحميات للطيور المهاجرة من إفريقيا ووسط آسيا وتحتوي على مساحات شاسعة للمراعي والمياه العذبة ومركز للأبحاث البيئية وتضم دراسات علمية متخصصة للحياة الطبيعية.

ويحتوي المشروع على أربعة أحياء معيشية ومالية وتجارية وقرية ترفيهية تحتوي على منتجعات وفنادق جاذبة للسياح ويشمل ايضا مراكز ثقافية ورياضية كما يضم منطقة سكنية تابعة لوزارة الإسكان تقام عليها قسائم سكنية ويحيط بمدينة الحرير "عقد زمردي" يوفر للزائر المتنزهات والحدائق والبحيرات.

وتشمل الحماية البيئية لتحويل طمر المياه إلى أراض صالحة للبناء واستخدام طرق حديثة للبحث والتنقيب عن النفط والطاقة وإنشاء محطات بحرية لمراقبة أحكام مراحل الإنشاء السبع للمعايير العالمية الموضوعة لحماية البيئة البحرية وستحول هذه المعايير البيئية الكويت إلى مركز ريادي في مسالة حماية المناخ.

كما تربط المدينة داخليا شبكة حديثة في الطرقات والمواصلات والجسور والأنفاق التي تصلها في الوقت نفسه ببقية مدن الكويت والخارج حيث صممت لتفادي زحمة السير والمشاكل الناجمة عن التنظيم السيئ للبنى التحتية للمدن.

وفيما يخص الاعتبارات القانونية وإدارة المشروع لإنشاء "مدينة الحرير" فمن المقرر ان تطرح مدينة الحرير لإنشائها تاسيس شركة حكومية مملوكة كاملا للدولة تشمل صلاحيتها التنسيق مع الجهات المختصة بالدولة لإعداد مشروع قانون خاص لإنشاء وإدارة وتنفيذ مشروع "مدينة الحرير" كما تضع الشركة اعتماد الخطط اللازمة لإنشاء وإدارة مشروع مدينة الحرير.

وتتولى هذه الشركة توزيع المدينة على مراحل تتضمن كل مرحلة جزءا من المشروع الاقتصادي والتجاري والسكني وتاسيس شركات مساهمة عامة لكل مرحلة من المراحل موزعة كالتالي القطاع الحكومي وحصته 20 في المئة في حين يمتلك القطاع الخاص فيها نسبة 40 في المئة وتطرح الـ 40 في المئة الباقية لاكتتاب عام.

مدينة الحرير حلم على طريق التحقيق

كويت جديدة